

أكد أن التكامل الاقتصادي أصبح رديفاً لـ «البقاء»

الروضان: دول الخليج حققت قفزات في إزالة عقبات العمل التجاري والصناعي



• خالد الروضان متحدثاً خلال المؤتمر



• جانب من الاجتماع

(تصوير حمدي شوقي)

كتب محمد إبراهيم:

قال وزير التجارة والصناعة، خالد الروضان: إن دستور الكويت الذي كتب في سنة 62 حوى في المادة 20 ما نصه أن «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج الخاص»، وكان المشرع الأول كتب هذه المادة لمثل هذا اليوم.

وأضاف الروضان في كلمته خلال اللقاء المشترك بين وزراء التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي ورؤساء الاتحادات والغرف التجارية الخليجية، أمس، أنه في زمن التكتلات الكبرى لم يعد التكامل خياراً أو اقتراحاً أو فكرة نغرقها في التفاصيل ونقلها بالدراسات، التكامل أصبح بكل بساطة واختصار رديفاً لكلمة واحدة هي البقاء.

وإذ: «البقاء كأعضاء فاعلين باقتصادات خليجية قوية لن يستقيم بلا تكامل، والتكامل لن يستقيم الا بشراكة نوعية بين القطاعين العام والخاص، تساعد في بناء رافعة قوية تقي اقتصادياتنا من العثرات». واستطرد الروضان قائلاً «هنا السؤال يكون مشروعا من اجدر بالتكامل الاقتصادي ويتضاف الجهود بين القطاعين العام والخاص من شعب الخليج؟، فتاريخنا

واحد، ومصالحنا مشتركة، ومع الحرص الذي يبديه صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وأخوانه قادة الدول الشقيقة على بقاء هذا الكيان يجب أن نترجم فعلياً آمال مواطني دول الخليج الذين يمنون النفس بتحوله إلى كيان دولي عملاق من خلال تكامل أطره الاقتصادية عبر توظيف كل الإمكانيات الموجودة في خطط واضحة تحفظ لنا مكاناً في القطار العابر من الحاضر إلى المستقبل».

وشدد على أن التكامل الاقتصادي بين الدول الخليجية بات في أمس الحاجة إلى زيادة قاعدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهذا ما يتطلب اهتماماً أكبر من قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز البحثية بتبسيط الضوء على متطلبات هذه الشراكة وكذلك النظر بجديّة أكبر في المعوقات المختلفة.

ولفت إلى أنه من أجل تحقيق هذا الهدف يتعين أن تكون جزءاً رئيسياً من التحول العالمي لا خارجه من خلال العمل على تهيئة البيئة المناسبة والاستمرار في تحسين بيئة الأعمال خليجياً وإزالة أي عقبات أمام ترقية جدار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأكد الروضان على دور المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين باتوا يحظون باهتمام واسع في مختلف أنحاء

العالم بعد أن أصبحوا وقوداً حقيقياً في إحداث أي تنمية اقتصادية واجتماعية والتي تتطلب حشد جميع إمكانات المجتمع، بما فيها من طاقات وموارد وخبرات القطاع العام وكذلك الخاص، لتتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء المشاريع بمختلف أنواعها وتشغيلها.

وتطرق الروضان إلى الحاجة لخلق تنظيمات مؤسسية وتشريعية من خلال التشارك الفعال في توجيه المشاريع والأعمال وإدارتها وتشغيلها وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة أغراضها.

وبيّن أن دول التعاون حققت قفزات نوعية كبيرة في سبيل إزالة عقبات العمل التجاري والصناعي المشترك، بفضل توجيهات أصحاب السمو، وترايط شعوبها الخاص، وهناك عناوين بارزة للتكامل الاقتصادي بينها التي تحقق على مر العقود السابقة، بدءاً بالسوق الخليجي المشترك التي نعزز به وصولاً إلى الاتحاد الجمركي، والعمل قائم للوصول إلى الوحدة الاقتصادية.

وأوضح أن اللقاء يمثل فرصة لمناقشة قضايا وتحديات القطاع الخاص الخليجي، حيث يتزامن مع العديد من التطورات والمستجدات والتحديات التي تواجه اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ما يتطلب منا زيادة ورفع مستوى التنسيق، والعمل على مسار تطوير وتعظيم الاستفادة من الإيجابيات والمكاسب

أكد الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي

الغانم: يجب إشراك الغرف التجارية في اتخاذ القرار



• علي الغانم

قال رئيس غرفة التجارة والصناعة علي الغانم: إن ما تحتاجه دول الخليج هو المزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي خصوصاً في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة في العالم كله، ما يتطلب معه العمل بكل جهد نحو المزيد من التعاون.

وأكد أنه لمس وجود روح جديدة جادة لتفعيل التعاون، معرباً في الوقت ذاته عن تفاؤله بأن هذا التعاون سوف يؤدي

إلى نتيجة ايجابية تجعل لدول الخليج وضع اقتصادي مميز يتحدى الكثير من الاقتصادات الدولية.

وأضاف في تصريح على هامش اللقاء المشترك بين وزراء التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي ورؤساء الاتحادات والغرف التجارية الخليجية أن هناك محاولات للوصول لنتائج ايجابية تزيد من وحدة أبناء الخليج والتعامل والتكامل الاقتصادي في دول

الخليج. وعن العوائق التي تواجه القطاع الخاص في دول الخليج ومقترحات تذليلها أشار الغانم: للأسف الشديد ان الاجتماع تكرر خلال السنة الماضية لكن دائماً القرارات تصاغ من جهة الأمانة العامة لمجلس التعاون بالاتفاق مع الوزراء المعنيين، ويبلغ رؤساء الغرف بهذه القرارات، مؤكداً ان هذا الشأن خطا كبير حيث يجب ان نتعاون في وضع القرارات.

الفاضل: «مجلس التعاون»

أقر عدداً من الأنظمة لتعزيز

المواطنة الاقتصادية



• خالد الفاضل

أكد وكيل وزارة التجارة والصناعة خالد الفاضل، خلال مشاركته في أعمال الاجتماع الـ 56 للجنة التعاون التجاري أهمية إنجاز قانون المنافسة الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي وقانون التجارة الموحد والذي تم الاتفاق على تقسيمه إلى أربعة قوانين منفصلة وكذلك مشروع اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الغش التجاري الموحد.

وأعرب الفاضل عن أمهه بالإنهاء من هذه القوانين وتلك اللائحة في الفترة المقبلة القريبة ووفق معايير دولية وبرنامج زمني محدد، لاستكمال المنظومة التشريعية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال في دولنا. وأشار إلى أن مجلس التعاون حقق خلال مسيرته إنجازات مهمة في مجال التعاون التجاري، تمثلت في إقرار عدد من القوانين والأنظمة التي تهدف إلى تعزيز المواطنة الاقتصادية. مبيناً ان شعوب دول المجلس ما زالت تلطمح إلى المزيد والمزيد من خطوات التكامل، لا سيما في المجال الاقتصادي الذي يعتبر محور الاندماج وعصب أي وحدة وتكامل.

تقي: «الصناعة» ركيزة

رئيسية لتحقيق التكامل

الاقتصادي الخليجي

أكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي على أهمية التعاون الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره ركيزة رئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي



• عبد الكريم تقي

وبيّن تقي على هامش الاجتماع في كلمته التي ألقاها بمناسبة انعقاد فعاليات لجنة التعاون الصناعي الرابعة والأربعين للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في 14 نوفمبر الحالي، أن توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد تمثل نبراساً ومنهج عمل حقيقي للحكومة في سبيل تحول الكويت لمرکز مالي وتجاري عالمي، وأوضح أن الكويت تمتلك بنية تحتية قوية وقوانين مرنة جعلها من بين أكثر الدول جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات للمستثمرين تستهدف في مجملها تعزيز دور القطاع الصناعي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الزياني: نمو حركة التجارة البينية الخليجية إلى 133 مليار دولار

قال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبداللطيف الزياني: إننا نتطلع إلى مزيد من الجهود الخيرة التي تعزز التعاون المشترك بين وزارات التجارة والصناعة والغرف التجارية بدول المجلس، وتسهم في التعرف على التحديات والعقبات التي تواجه القطاع الخاص الخليجي، للعمل على تذليلها وإيجاد حلول ناجحة لها.

وذكر الزياني أن الأمانة العامة تولت رفع توصيات اللقاة التشاورية إلى المجلس الأعلى لإصدار التوجيهات السامية في شأنها، حيث أبدى المجلس الأعلى ارتياح أصحاب السمو للتعاون القائم والمتواصل بين القطاعين العام والخاص.

وأكد أن الأمانة حرصت على مواصلة التنسيق والتشاور في القطاع الخاص بدول المجلس، عبر

تواصلها الدائم مع الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة بدول المجلس، إيماناً منها بضرورة دعم القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره البناء في مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس. وأشار الزياني إلى أن قادة دول التعاون يولون القطاع الاقتصادي والتجاري اهتماماً كبيراً، وأقرروا اتخاذ كل الخطوات الضرورية لدعم جهود القطاع الخاص الخليجي في تعزيز النمو الاقتصادي وتذليل العقبات التي تعترض مسيرته، ومن بينها قراراتهم بإنشاء الهيئة القضائية الاقتصادية، وهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية.

وذكر أن القادة يؤكدون دائماً على أهمية تطوير التعاون والتنسيق والتكامل المشترك بين دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية على وجه الخصوص، سعياً لإقامة الوحدة الاقتصادية

المنشودة بحلول عام 2025. ولفت إلى أن اللقاء يعد فرصة لتبادل الآراء والأفكار وتدارس السبل الكفيلة بتعزيز التعاون المشترك وتعميق التشاور بين القطاعين العام والخاص في دول المجلس بكل ما من شأنه دعم مسيرة النهضة والتقدم والازدهار المنشود. وعلى صعيد آخر قال الزياني خلال مشاركته في أعمال الاجتماع الـ 56 للجنة التعاون التجاري: إن ما حققه التعاون المشترك بين دول المجلس في قطاع التجارة من إنجازات مهمة، فتح آفاقاً واسعة في كثير من المجالات الاقتصادية، بين دول المجلس خاصة، ودول العالم عامة، والفضل في ذلك يعود إلى ما تبذله لجنكمن من جهود مخلصه لتعزيز التعاون والتكامل بين دول المجلس وهو ما انعكس في نمو حركة التجارة البينية بين دول المجلس



• عبداللطيف الزياني

لتصل إلى نحو 133 مليار دولار في 2017. ولفت إلى أن مجلس التعاون حقق مرتبة متقدمة في قائمة الدول المصدرة للسلع التجارية، حيث بلغت قيمة صادراته نحو 536 مليار دولار في 2017، فيما بلغت قيمة وارداته 450 مليار دولار عن نفس العام، فيما بلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري لدول المجلس مع العالم نحو 985 مليار دولار لنفس العام.

وأشار إلى أن صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، التقى الوزراء ورؤساء غرف التجارة، وتفضل سموه بتوجيهات سامية أكدت على أهمية دور القطاع الخاص في دول المجلس، لتعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وحرصه على ضرورة العمل على تذليل أي معوقات تواجه القطاع الخاص لتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

عضو مجلس إدارة يرفع حصته في «الكوت»

أعلنت شركة «الكوت» للمشاريع الصناعية عن قيام عضو بمجلس إدارة الشركة، ممثلاً عن شركة بوبيان للبتروكيماويات، بشراء 440 ألف سهم من أسهم

«الكوت»، ويبلغ رأسمال «الكوت» نحو 10.09 ملايين دينار، موزعاً على 100.9 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد. وأنهى سهم «الكوت» جلسة أمس بالبورصة مرتفعاً بنسبة 3.9% عند سعر 800 فلس، وذلك بتداول 440 ألف سهم بقيمة 351.33 ألف دينار.

في بيان للبورصة إن عملية الشراء تمت خلال تعاملات أمس الأربعاء، وذلك على أساس متوسط سعر يبلغ 798.4 فلساً للسهم الواحد، بقيمة إجمالية تصل لنحو 351.3 ألف دينار. المدير بالذكر،

الكويتيون ثالث أكبر مشتر للعقارات بتركيا في أكتوبر الماضي



• المواطنون الكويتيون اشتروا 378 عقاراً الشهر الفائت

أظهرت بيانات إحصائية أمس أن الكويتيين جاءوا في المرتبة الثالثة بعد العراقيين والإيرانيين من حيث شراء الأجانب للعقارات بتركيا في أكتوبر الماضي.

وأوضحت البيانات التي أصدرتها مؤسسة الإحصاء التركية ان المواطنين الكويتيين اشتروا 378 عقاراً في أكتوبر الماضي ليحتلوا المرتبة الثالثة بعد العراقيين الذين تصدروا قائمة الترتيب بشراء 1439 عقاراً في حين جاء الإيرانيون ثانياً بشراء 557 عقاراً ثم الألمان رابعاً بـ 341 عقاراً والروس خامساً بـ 336 عقاراً. وذكرت البيانات أن العدد الإجمالي لمبيعات العقارات للأجانب في تركيا خلال أكتوبر الماضي بلغ 6276 عقاراً مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 134.4% مقارنة بالشهر ذاته في 2017. وأضافت ان مدينة اسطنبول كانت أكثر المدن التركية يبعها للعقارات للأجانب في أكتوبر الماضي إذ بلغ عدد العقارات المباعة 2283 عقاراً تلتها «أنطاليا» بعدد 1160 عقاراً ثم «بورصة» بـ 448 عقاراً تلتها أنقرة و«إيلاوا» بإجمالي 392 و321 عقاراً على الترتيب.

25 ألف دينار خسائر «الاستهلاكية القابضة»

إن تراجع نتائج الفترة يعود إلى انخفاض صافي الربح التشغيلي بقيمة 97.22 ألف دينار مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وبلغت أرباح الشركة في النصف الأول من العام الحالي بنحو 25.77 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 97.5% من العام الماضي، بتراجع نسبته 72.5%، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2017، بارتفاع نسبته 28.6%.

أظهرت البيانات المالية للشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة تحولاً سلبياً في نتائج الربع الثالث من العام الحالي مقارنة بالفترة من نفس العام الماضي. وبحسب نتائج الشركة للبورصة أمس بلغت خسائر الفترة 24.53 ألف دينار (80.9 ألف دولار)، مقابل أرباح بنحو 29.21 ألف دينار (96.3 ألف دولار)، بالربع الثالث من عام 2017. وحقت الشركة أرباحاً بقيمة 1.24 ألف دينار في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، مقابل أرباح بنحو 49.25 ألف دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع نسبته 97.5%، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2017، بارتفاع نسبته 28.6%.